

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى البيان الرئاسي S/PRST/2011/19 عن إصلاح قطاع الأمن، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليّ أن أقدم، في مستهل عام ٢٠١٣، تقييماً للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجهود المبذولة في أفريقيا، وأن أقدم توصيات بشأن أفضل السبل لتعزيز النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن.

وفي الوقت الراهن، يجري في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وفي غير ذلك من السياقات، الاضطلاع بأنشطة إدارة إصلاح قطاع الأمن وفقاً للتكليفات الصادرة عن مجلس الأمن أو التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة. وما زالت حوكمة قطاع الأمن تعدّ من أسرع المجالات نمواً في الأمم المتحدة، وهو ما يتجلى أيضاً في العديد من قرارات مجلس الأمن.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٢، نظمت وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عدداً من المشاورات تلبيةً لطلب مجلس الأمن. وروعت في هذه المشاورات أوجه الصلة بين المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وبين أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وكذلك روعيت في عملية إعداد التقييم الآراء التي أعربت عنها هيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية.

وتضمنت المشاورات الأولية حلقة العمل المشتركة بين الوكالات لكبار المسؤولين القائمين على إصلاح قطاع الأمن التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٢؛ والفريق الرفيع المستوى المعني بالتحديات الماثلة والفرص المتاحة أمام إصلاح قطاع الأمن في شرق أفريقيا، والمنتدى الثاني الرفيع المستوى بشأن وجهات النظر الأفريقية في مجال إصلاح قطاع الأمن، اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ واجتماعاً رفيع المستوى لمجموعة أصدقاء إصلاح



قطاع الأمن عُقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ واجتماعا رفيع المستوى عقده الممارسون التابعون للأمم المتحدة في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد قامت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي، باستضافة العديد من تلك المحافل أو المشاركة في تنظيمها. وقد التمسَتْ أيضا آراء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي صدر آخر تقاريرها السنوية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الأمانة العامة حاليا إلى التشاور مع طائفة واسعة من المعنيين بالأمر، مع التركيز على التجارب الأفريقية والدروس المستفادة من عملية صياغة إطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفريقية خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وعلاوة على ذلك، أعدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن مجموعتها الأولى التي تتألف من خمس مذكرات توجيهية تقنية متكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وأصدرتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستشكل بعض العناصر الرئيسية الواردة في تلك المذكرات التوجيهية أساسا للتقييم الشامل الذي ساجريه بخصوص إصلاح قطاع الأمن.

وحرصا على إطلاع مجلس الأمن على الصورة الكاملة للعناصر سريعة التطور التي أبرزها البيان الرئاسي سالف الذكر، وعلى ضوء الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات المتعمقة داخل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن ومع نظرائها الميدانيين، يُتوقع صدور تقرير المقدم إلى المجلس والمحتوي على التقييم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ولهذا أرجو التفضل بتمديد الإطار الزمني المحدد لهذا التقرير. وستكون الأمانة العامة على استعداد لموافاة المجلس بمعلومات مستكملة عن هذه المسألة في موعد يتفقان عليه قبل حلول الموعد النهائي المنقح.

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون